تمكين الأرامل عن طريق التمويل الأصغر " السلام باب رزق نموذجاً"

محمد بزارية[1] *، رفيقة بن عيشوبة[2]

[1] جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة (الجزائر)
[2] جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة (الجزائر)

Empowering Widows through Microfinance: A Case Study of Alsalam Bab Rizq

BAZERIA M'hamed [1,*] , BENAICHOUBA Rafika [2]
[1 2] University of Djilali Bounaama, Khemis-Miliana (Algeria)

ملخص: لقد أدى تطور الأنظمة المالية في الكثير من دور العالم إلى تنويع المنتجات المالية وإزداد معه عمق الإمتداد الجغرافي للخدمات المقدمة للفقراء وزادت معه نسبة نفاذ النساء إلى التمويل و بدأت الحكومات في كثير من دور العالم إلى الإلتزام بتوفير بيئة تمكينية لخدمات التمويل الأصغر المستدامة التي تقدمها مؤسسات التمويل الأصغر، و المرأة الجزائرية كباقي النساء في العالم كانت سباقة إلى إنجاز المشروعات الصغيرة المدرة للدخل خاصة في العالم الريفي و في داخل المنزل لإشباع حاجيات العائلة أو لتوفير دخل أضافي و قد ضمت هذه المشروعات ميادين مختلفة كالنسيج و الخياطة و الزراعة و الصناعة..... إلخ و أصبحت هذه المشاريع مع مرور الزمن وسيلة فعالة لتمكين المرأة الجزائرية على جميع المستويات خصوصا المستوى الإقتصادي، يمثل التمويل الأصغر الإسلامي بديلا ذو أهمية معتبرة من الفئات كافة غير المستفيدة من التمويل الأصغر التقليدي، وذلك لبحثهم عن سبل التمويل الحلال لمشاريعهم وفق الشريعة الإسلامية و في هذا البحث سوف نتطرق إلى تجربة نموذجية جديدة في الجزائر مشتركة بين جمعية خيرية و بنك إسلامي لتمويل مشروعات مصغرة تقودها نساء أرامل و أيتام من خلال القرض الحسن ..

الكلمات المفتاح : التمويل الأصغر ، المرأة، المقاولة النسوية، التمكين.

Abstract: The development that took place in financial systems in different parts of the world has led to the diversification of financial products, the extension of the geographical reach of the services offered to the poor, and the augmentation of women's access rate to finance. Therefore, governments around the world initiated a commitment to securing a solid environment for durable microfinance services offered by microfinance institutions. Like her peers around the world, the Algerian woman didn't refrain to start up profitable small businesses, particularly in the countryside and in the household, in order to provide for her family and make extra money. The fields of her projects range from weaving and tailoring to agriculture and industry. These projects have gradually become an efficient means to empower Algerian women in more ways than one, especially at the economic level. The Islamic small finance represents a significant alternative for those who seek legitimate Financing that is in accordance with Islamic law and who couldn't benefit from traditional small finance. This paper is thus an attempt to explore a new model experience carried out in Algeria jointly by a charity and an Islamic bank to finance small projects initiated by widows and orphans by means of "legitimate " loans.

Keywords: Microfinance, Women, Women's entrepreneurship, Empowerment.

* **المؤلف المرسل: بزارية أمحمد** **الإيميل: bazeria70@hotmail.fr** .

I- تمهيد:

تلجأ الكثير من العائلات إلى إستغلال أفكار و مشاريع تمويلية، ضمن خطط لمواجهة البطالة وخلق حياة أفضل وسعيا منهم لأن يكونوا منتجين قادرين على مواجهة مصاعب الحياة والتغلب على الكثير من المشاكل اليومية، كما تتيح لهم زيادة دخلهم الأسري وبما يمكنهم من مواجهة الإنفاق المتصل بالتعليم والصحة والغذاء، وبدون ذلك فإن النتيجة بكل تأكيد تنعكس على الاقتصادات الوطنية من زيادة معدلات البطالة وعدم القدرة على الإنفاق لحاجاتهم الضرورية، مما يتسبب في زيادة الفقر والأمية وتراجع التنمية الاقتصادية وهكذا، و تلجأ هذه العائلات إلى التمويل الأصغر الإسلامي الذي يمثل بديلا مقبولا ذا أهمية معتبرة للفئات الغير مستفيدة من التمويل الأصغر التقليدي، وذلك لبحثهم عن سبل التمويل الحلال لمشاريعهم وفق الشريعة الإسلامية، ويمكنهم من توفير القدرة المالية لهم خاصة ذوي الدخل المحدود منهم، والإستفادة من الخدمات المالية غير المتاحة لهم من مؤسسات التمويل التقليدية وذلك لتدني دخولهم،و قد تمكنت فئات واسعة من العائلات الفقيرة في الجزائر الإستفادة من القروض الصغيرة سواء من طرف برامج مقدمة من طرف الدولة أو عبر جمعيات المجتمع المدني الناشطة في الجزائر مكنتهم من تطوير مشارع إقتصادية و إندمجوا في الحياة الإقتصادية ومن بين هذه المشاريع ، مشروع القرض الحسن المقدم من طرف بنك السلام الجزائر بالتعاون مع جمعية كافل اليتيم لولاية البليدة و هو مشروع يعتمد على تقديم قرض مالي صغير للأرملة أو اليتيم ليتمكن من تأسيس عمل أو ورشة صغيرة خاصة بهم.

1. مشكلة الدراسة :

بالرغم من كثرة عدد الجمعيات و المنظمات الخيرية في الجزائر، إلا أن القائمين على الأرملة و اليتيم قليلون جدا مع كبر حجم الأيتام والأرامل، لذا قامت هذه الدراسة لإبراز دور جمعية كافل اليتيم لولاية البليدة عبر مشروع السلام باب رزق كتجربة متميزة وحديثة مع الجمعيات الخيرية، حيث أن فكرتها تتمثل في تمويل المشروعات الصغيرة لأرامل والأيتام بالتعاون مع بنك السلام الجزائر .

2. الفرضيات:

قد تمت صياغة الفرضية الآتية للدراسة وهي: تكمن أهمية صيغ التمويل الإسلامي و مشروع السلام باب رزق أهم سبل تمكين المرأة والأرامل على وجه التحديد، وبديلا أمثلا للصيغ التقليدية المعمول بها في تمويل المشاريع الصغيرة للأرامل والأيتام في الجزائر.

3.هدف الدراسة :

تهدف هذه الورقة البحثية الى محاولة تقديم تجربة "السلام باب رزق " كآلية لدعم المشاريع الصغيرة المنجزة في إطار التعاون بين بنك السلام الجزائر و جمعية كافل اليتيم الخيرية لولاية البليدة، ومحاولة تقييم التجربة وإستخلاص الدروس الإيجابية منها وتعميمها على نطاق واسع ، مع تقديم بعض الحلول الخاصة بمشكلة التمويل الأصغر في الجزائر .

II – كفالة الأيتام ورعاية الأرامل في الجزائر:

يعتبر المجتمع الجزائري من أكثر المجتمعات التي تتميز بالتكاتف و الترابط منذ الزمن البعيد ،و قد عرف نمط الكفالة المجتمعية في الجزائر منذ القدم و يقصد بالكفالة المجتمعية تلك التي تتم داخل المجتمعات المحلية حسب العادات والتقاليد الإجتماعية السائدة وتعتبر مسألة كفالة اليتيم ورعاية الأرملة من المسائل الهامة في المجتمع المسلم، كون هذا اليتيم فرد من هذا المجتمع له حقوق يجب حفظها ومراعاتها وتوكيل من يكفلها له حتى يترعرع وينمو في بيئة سوية وسليمة وبالتالي يصبح فردا صالحا في المجتمع. وتكون الكفالة

هنا من النواحي التربوية و الصحية و التعليمية و المعيشية من مأكل و مشرب و ملبس مع إقامة أنشطة تربوية و ترفيهية و ثقافية متنوعة.

وقد ظهر في الجزائر في السنوات الأخيرة مجموعة لابأس بها من المنظمات والجمعيات الخيرية التي تقوم برعاية الأرملة وكفالة اليتيم منها على وجه الخصوص، جمعية كافل اليتيم، جمعية إيثار لرعاية الأيتام، جمعية قوافل الخير لرعاية الأرملة و اليتيم، جمعية سنابل الرحمة الخيرية لرعاية الأيتام، جمعية اليتيم الجزائرية ، جمعية اليتيم الخيرية .....الخ، وتتركز هذه الجمعيات الخيرية في كامل التراب الوطني وجاءت هذه الجمعيات إستجابة لإحتياجات وضرورات إجتماعية كما تنهض هذه الجمعيات على أساس الإستقلال الذاتي وعدم إستهداف الربح و تقف بوصفها صمام أمان و عامل إستقرار وتوازن في ميدان العمل الإجتماعي والأنمائي، وظلت هذه الجمعيات الخيرية تمارس عملها الإنساني منذ انطلاقها وتنامي دورها، ولعبت دورا جوهريا في تحسين معيشة العديد من الأرامل والأيتام وتنفيذ العديد من المشروعات الخيرية لتوفير خدمات الرعاية الإجتماعية، كما تقوم الحكومة الجزائرية ببذل جهود كبيرة في مساعدة الأيتام وحل مشكلات الأرامل من خلال دعم المعنوي للجمعيات.

1. ريادة الأعمال النسائية في الجزائر:

يتزايد التأكيد بمرور الوقت أن المرأة قادرة على الإبداع والعمل و تنمية مشروعها بحيث يكون ذلك أساساً لعملية التنمية والحد من الفقر، فمن خلال أنشطة ريادة الأعمال تستطيع المرأة أن توفر لنفسها الوظيفة و تأتي بوظائف للأخرين، كما تستطيع أن تدر دخلاً لتحسين معيشة أسرتها، وتستطيع أيضاً أن تمد الأسواق بالمنتوجات و الخدمات القيمة وأن تكتسب الإستقلال الإقتصادي أو تحد من مستوى العزلة الإجتماعية و أن تساهم بذلك في النمو الإقتصادي، وتواجه المرأة الكثير من العقبات التي تحول دول قيامها بالنشطات الإقتصادية في كثير من الدول العربية والنامية على السواء، حيث أن الحصول على التمويل اللازم لإنشاء مؤسسة مصغرة العقبة الأكثر تعقيدا في الدول النامية وتواجه أكثر من ثلث مشروعات الأعمال المملوكة للنساء على المستوى العالم عقبات في طريق الحصول على التمويل، ويشكل تقديم الضمانات قيداً رئيسياً أمام الفقراء ولاسيما النساء ،و مع ذلك فان ما يصل إلى 95% من قروض مشروعات الأعمال الصغيرة و المتوسطة التي تقدمها المؤسسات المالية في المنطقة العربية يتطلب مثل هذه الضمانات و تبلغ معدلات ريادة الأعمال 4% في المنطقة العربية (فريق المكتبة الالكترونية لمنظمة المرأة العربية، 2017)، وهي من أدنى المستويات العالمية على الرغم من أن بيانات مؤسسات التمويل الدولية تشير إلى أن أداء رائدات الأعمال يماثل أداء الرجال و معدلات إقتراضهن تماثل معدلات الرجال شريطة أن تكون بيئة الأعمال داعمة (tewoldebirhan alemayehu & joseph, 2019)، ولا يختلف الوضع في الجزائر عن البلدان الأخرى في المنطقة العربية، حيث أصبحت النساء تقبلن بشكل متزايد على التشغيل الذاتي كوسيلة للدخول في الحياة العملية وتحقيق استقلاليتهن المالية وتثمين كفاءاتهن، حيث و بحسب أرقام المركز الوطني للسجل التجاري لسنة 2019، يتراوح عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تسيرها نساء في الجزائر 150.000 مؤسسة من مجموع 3،1 مليون مؤسسة صغيرة و متوسطة (وكالة الأنباء الجزائرية، 2019)،وهذا رغم توفير الدولة للكثير من الآليات التي تساهم في توجه المرأة نحو ريادة الأعمال منها على وجه الخصوص الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر و التي تعتبر أهم ألية تستهدف مباشرة النساء وخاصة حاملات المشاريع الحرفية بالإضافة إلى بروز الكثير من المنظمات و الجمعيات الغير حكومية المهتمة بترقية دور المرأة المقاولاتية ساهم وبشكل كبير في مرافقة وتدعيم المرأة في ريادتها لقطاع الأعمال منها على وجه الخصوص جمعية الجزئريات المسيرات وسيدات الأعمال(AME)، ومع ذلك ماتزال نسبة التدابير ضعيفة و ضئيلة التي تمكن النساء الجزائريات من إنشاء مقاولة، ويمكن إرجاع النسبة الضعيفة بالإساس لمجموعة من العوامل السلبية التي تواجه المرأة النشطة الجزائرية من بينها التمركز في النشاط نتيجة الضغوطات

الإجتماعية، ونقص الخبرة التسييرية مما يولد مستويات مرتفعة من الفشل، و الأهم من هذا كله هو صعوبة الحصول على التمويل الخارجي و تعود هذه العوامل كلها الى ضعف التمكين الإقتصادي للمرأة في الجزائر و يتجلى هذا الضعف في التمكين غياب التدابير اللازمة لتهيئة الظروف اللازمة وتوفير البيئة الملائمة للرقي بوضعية المرأة الجزائرية في النسيج الإقتصادي الإنتاجي من خلال :

- تشجيع المقاولة النسوية و الرفع من نسبة ولوجها لبرامج الدعم التي توفرها الدولة ،
- توفير فضاءات للإنتاج و تمويل التجهيزات الضرورية من خلال تسريع و تعزيز برامج دور المرأة الصانعة ،
- إذكاء روح المقاولة و الإستثمار لدى النساء الحاملات للمشاريع ،
- تشجيع النساء على إحداث تعاونيات و مواكبتها.

2. تقييم التمويل الأصغر للنساء في الجزائر:

تبين العديد من الدراسات أهمية حصول النساء على الموارد المالية إبتداءا من التسعينات الفترة التي شهدت إزدهار التمويل الأصغر ، لكنها تشير إلى القيود و العراقيل التي تواجه النساء خاصة الفئات الأكثر فقراً ورغم أن النساء يشكلن عنصرا أساسياً لبقاء الوحدة الأسرية و تدبيرها فإنهن يوجهن صعوبات حقيقة في الإستفادة من المو ارد مثل القروض، وبالتالي فالحصول على الموارد المالية والتحكم فيها وتحسينها يسفر عن أثر إيجابي على رفاه الأسرة والمجتمع بأكمله، وقد بينت هذه الدراسات وجود قيود مختلفة في حصول النساء على الموارد المالية منها :

-إقتصار خدمات التمويل الأصغر تقريبا في المناطق الحضرية ،

-عدم المساوات في الحصول على الموارد المالية مع الرجال، ذلك أن القروض الممنوحة للرجال أكبر بكثير من الممنوحة للنساء

-عدم إستفادة النساء الأكثر فقرا من القروض يتبين بأن التمويل الأصغر لايحدث إلا تأثيرا محدودا على النساء الأكثر فقرا والأكثر تهميشا ،

-عدم مراعاة قروض التمويل الأصغر التقليدي الإحتياجات الخاصة للنساء.

و المرأة النشطة إقتصاديا في الجزائر حالها كحال الكثير من النساء في العالم النامي تعاني من ضعف في الولوج الى عالم إنشاء المؤسسات المصغرة ونقص واضح في طلب التمويل بالرغم من توفير الدولة للأليات التمويلية المختلفة (6 اليات حكومية بالإضافة الى العديد من الجمعيات و الإتحادات الداعمة للمقاولتية النسوية)بديلة عما هو معمول به في إقتصاديات السوق كما هو الحال بالنسبة لعديد المبادرات العالمية ، لكن هذا النقص لا يكمن في ندرة التمويل و لكن في عزوف النساء في الجزائر على طلب التمويل من البنوك التقليدية نظرا لعدم مشروعية هذا النوع من التمويل من وجهة نظر الشريعة الإسلامية حيث وحسب التقارير العالمية فقد سجلت ما نسبته 7% فقط معدل المؤسسات النسوية المنشأة على التراب الوطني مما يدل على أن الجزائر مازالت تحتل مراتب متأخرة فيما يخص المقاولة النسوية (سلامي و قريشي، 2014، صفحة 94)

الجدول (1) : توزيع القروض الممنوحة حسب الجنس و حسب نمط التمويل الى غاية 31 مارس 2021

	توزيع القروض الممنوحة حسب الجنس		توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل	
	رجال	نساء	عدد القروض بدون فوائد لشراء المواد الأولية	عدد القروض بدون فوائد لأنشاء مشروع
عدد القروض	313526	601032	852984	91574
النسبة	%36,37	%63,63	%90,31	%9,69

المصدر: (الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ، 2021)

من الجدول نلاحظ أن نسبة القروض الممنوحة للنساء من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (هذه الأخيرة التي تعتبر أهم ألية مستحدثة و الأكثر جذباً للنساء) بلغت 63,63 % في سنة 2021 نظرا لأن النساء أكثر إهتماما بشراء المواد الأولية التي تدخل في أنشطة عملهم كالخياطة و الصناعات التقليدية و صناعة الحلويات كما هو موضح في الجدول أن النسبة الكبيرة من قروض التمويل الممنوحة و المقدرة ب90,31 % هي لشراء المواد الأولية ، وهذا ما يؤكد الحضور القوي لرائدات الأعمال في الجزائر في القطاع المنظم لكن بدون تشغيل عمال نظرا لأن العديد منهن يعملن في المنزل أو يتولين إدارة أنشطة مشروعات متناهية الصغر.

III – التمويل الأصغر:

التمويل الأصغر هو مصطلح حديث ظهر خلال العقدين الأخيرين و قد تعددت تعاريفه من مؤسسة لأخرى أو من بلد لأخر حسب الجزئيات التي يحملها في طياته ، ويعرف على أنه تقديم قروض بمبالغ صغيرة لأسر فقيرة بهدف مساعدتها على تمويل أنشطتها الإنتاجية أو تنمية مشاريع صغرى ، كما يطلق مفهوم التمويل الأصغر على مترادفات كثيرة مثل التمويل المتناهي الصغر ، التمويل الصغير، و يعتبر التمويل الأصغر أو المتناهي الصغر أداة هامة تعمل لتوفير فرص الإستخدام الذاتي للفئات المستهدفة كما وتعمل على توسيع شبكات الحماية الإجتماعية فضلا عن تحسين الأوضاع الإجتماعية و الإقتصادية (عوضي، صفحة 3) و هذا النوع من التمويل هو عبارة عن منح قروض صغرى لأسر غاية في الفقر و ذلك بهدف مساعدتها على البدأ في أنشطة إنتاجية أو تنمية مشاريع صغرى ، و عليه فالتمويل الأصغر هو الأدا ة التي تساعد الفقراء نسبيا على معالجة الكثير من الصعوبات ، و غالباً ما يكون عملاء التمويل المتناهي الصغر هم الفقراء النشطين اقتصادياً أو الأفراد ذوي الدخل المتدني غير القادرين على دخول المؤسسات التمويل الرسمية ، و يجب أن يكون لدى هؤلاء العملاء فرصاً إقتصادية و مهارات أعمال حيث لا يجب إستخدام الأموال التي يستلزمونها لأغراض الإستهلاك بل لأغراض منتجة لهذا يصنف أفقر الفقراء أو المحرومون خارج فئة عملاء التمويل المتناهي الصغر (قفطان، 2006، صفحة 9).

1. الإقراض المتناهي الصغر و التمويل المتناهي الصغر:

يعتبر الإقراض المتناهي الصغر جزء من التمويل المتناهي الصغرحيث أن الإقراض المتناهي الصغر يتضمن منح خدمات الإقراض إلى أصحاب المشاريع ذوي الدخل المتدني بينما يتضمن التمويل المتناهي الصغر الإقراض مع توفير الخدمات الأخرى مثل التأمين و تحويل الأموال ، بالإضافة الى خدمات غير مالية كالتدريب و التعليم المالي للفقراء ، كما ظهرت الحاجة للتمويل الأصغر لحل مشكلات ما يعرف بالحرمان المالي أو الإقصاء المالي الذي يعاني منه الكثير من شرائح المجتمع و خاصة الفقيرة منه و تتمثل هذه المشكلات في الأتي : (أسامة إسماعيل، 2014، صفحة 15)

-أن الخدمات المالية الرسمية غير متاحة كلياً للفقراء من أفراد المجتمع

-في غالب الأحيان و عندما تكون الخدمات المالية الرسمية متاحة للفقراء فالوصول اليها هو أمر في غاية الصعوبة نظرا لوجود عوائق الوصول إلى المؤسسات الرسمية

-عدم ملائمة احتياجات الفقراء و رغباتهم مع الخدمات المالية الرسمية.

2. أهمية التمويل الأصغر :

هناك الكثير من الأدلة التي أقرت أن التمويل الأصغر يمكن أن يكون أسلوبا فعالا في توفير التمويل للأستثمارات صغيرة الحجم التي تعتبر وسيلة ناجحة لتوليد الدخول و توفير فرص الشغل لأفراد الأسر الفقيرة ،كما تكمن أهمية هذا النوع من التمويل في كونه

أداة لإنقاذ عائلات كثيرة من الفقر في البلدان النامية و غالباً ما مكنت هذه المبالغ الصغيرة من انقاذ عائلات في تخطي عتبة الفقر وفي هذا الشأن يمكن تحديد اهم أهداف التمويل الأصغر و الممثلة في النقاط التالية :

-بإستطاعة هذا النوع من التمويل مساعدة المجتمعات المحلية على زيادة دخولهم و تنمية مشاريعهم ، و بالتالي الحد من نسبة تأثرهم بالصدمات الخارجية ، و هو بالتالي وسيلة فعالة لتمكين الفقراء و خاصة النساء من الإعتماد على النفس و إحداث التغيير الإقتصادي الإيجابي

-وسيلة لمكافحة الفقر من خلال دعم أليات الإماج المالي للفقراء و تنمية مشروعاتهم

-المساعدة على تنويع الدخل من خلال مداخيل المشروع و تطويره ،و هو ما ينعكس إيجابيا على ضمان الأمن الغذائي و تربية الأطفال و تعليمهم

-تحقيق الإستقلال المالي للمرأة المنتجة و القدرة على التفاعل مع المجتمع

-يهدف التمويل الأصغر إلى مساعدة المشروعات الصغيرة على النمو و التطور و يساعدها على تنويع نشاطاتها المختلفة .

وغالباً ما تكون الشريحة المستفيدة من التمويل الأصغر هي الشريحة الأكثر فقرا و من النشيطين إقتصادياً، و هذه الشريحة في غالب الأحيان لا تلجأ إلى المصارف لطلب التمويل نظرا لعدم ملكيتها للضمانات المطلوبة من المصارف التي تعتبر شرط أساسي في منح القروض و تعتبر النساء في الكثير من الدول هي المستفيدة بنسبة كبيرة من هذا التمويل فهي تلجأ الى مؤسسات التمويل الأصغر المنتشرة في كثير من الدول العالم و خاصة النامية منها (مصر ، السودان ، الهند.....)و هذه المؤسسات تكون ذات طابع تكافلي و تضامني و هي مؤسسات غير بنكية و غير رسمية تعمل على توفير القروض الصغيرة بأسعار أقل من المصارف و بضمانات مرنة مثل الصناديق الإجتماعية و مؤسسات التنمية الإجتماعية في كل من مصر ، الأردن ، تونس ، السودان و بنوك القرى (غرامين في بنغلاداش، راكيات في أندونيسيا ، سيوا....) ، وأنتشر هذا النوع من التمويل في كثير من دول أمريكا اللاتينية و حتى الدول الغنية مثل الولايات المتحدة الأمريكية و إنجلترا و غيرها من الدول الأخرى.

3.التمويل الأصغر الإسلامي :

يدور التمويل الأصغر الإسلامي حول تقديم التمويل عيني أو معنوي إلى المنشأة المختلفة بالصيغ التي تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية ووفق المعايير والضوابط الشرعية و الفنية لتساهم بدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية (غانم، 2010، صفحة 28)، فهو يشير إلى جملة الخدمات المالية التي يتم أداءها وفق مبادئ مستمدة من قواعد الشريعة الإسلامية وأصولها ، وقد أشار المختصون إلى التمييز بين التمويل الأصغر الإسلامي والتقليدي، حيث أن الأول يتم وفق الشريعة الإسلامية، حيث إنه مزيج من المبادئ و الأسس الإقتصادية و الإجتماعية و الدينية فهو من الناحية الإقتصادية يساعد القضاء على سعر الفائدة أو الربا والمعاملات الغير القانونية الأخرى وعلى تجنب الأثار الضارة على المجتمع و الإقتصاد، كما أنه إجتماعيا يعزز تقاسم الربح والخسارة على مبادئ المشاركة و المساواة و الثقة و الإخاء ، أما من الناحية الدينية فهي تعد ممارسة للعبادة و تطبيقاً للمسؤولية الأخلاقية إتجاه الأخرين، كما يوجد نوعين من الموارد التي يمكن تهيئتها لأغراض التمويل المتناهي الصغر بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية هما الموارد الخارجية والمتمثلة في الزكاة، الصدقة و القرض، والموارد الداخلية و تشمل الودائع و حقوق الملكية (جريدة السبيل، 2014)، أما التمويل التقليدي فيقوم وفق قواعد إقتصادية يقوم على أساسها الإقراض بأسعار فائدة ،كما يقوم التمويل التقليدي على أساس مبدأ الضمانات الواجب توفرها لطلب القرض.

4. مفهوم القرض الحسن في المصارف :

عادة ما يتم إستبعاد الفقراء من الحصول على التمويل التقليدي حيث يمثل تمويلهم مخاطرة كبيرة من وجهة نظر المؤسسات التي تهدف إلى تحقيق الربح و بحرمانهم من هذا التمويل يضطر الفقراء إلى الكفاح و المعانات من أجل بناء حياة كريمة و تقع تلك العائلات فريسة للقروض الربوية و غيرها من أليات الإستغلال التي تسحبهم بقوة اتجاه الفقر و لحمايتهم من هذا الإستغلال و قد وفرت البنوك الإسلامية طرق عدة لتمويل هذه الفئة الهشة من المجتمع توفر التمويل بطرق موافقة للشريعة الإسلامية و هي قروض بدون فائدة يستطيع من خلالها أصحاب المشروعات شراء أغراض و تمويل نشاطتهم الإقتصادية من بين هذه الأليات الأكثر إستخداماً نجد القرض الحسن الذي يقوم في المصارف على إتاحة المصرف مبلغاً محدداً لفرد من الأفراد أو لأحد عملائه حيث يضمن سداد القرض الحسن دون تحميل هذا الفرد أو العميل أي أع بء أو عمولات ، أو مطالبته بفوائد و عائد إستثمار هذا المبلغ، أو مطالبته بأي زيادة من أي نوع ، بل يكفي المصرف فقط أن يسترد أصل القرض و الأموال التي أقرضها لهذا العميل أو الفرد ، كما يعرف القرض الحسن بأنه عبارة عن دفع مال إلى أخر ليرد بدله دون زيادة عليه ، و هذا مشروع لأنه من باب الإحسان إلى المحتاجين ، فإذا حل موعد الوفاء رد المقترض المبلغ نفسه الذي اقترضه دون زيادة عليه (حطاب و الجراح، 2019، صفحة 41) و بشكل عام فالقرض الحسن لا يكون فيه أي نوع من الفوائد أي أنه دين من جهة معينة لفترة محددة دون زيادة أو نقصان و يتم منحه لغايات إجتماعية و إنسانية ،كما أن القرض الحسن يفضله الكثيرون لأنه يعطي للمتعامل فرصة شراء ما يلزمه لمشروعه بحرية، كما أنه سهل التطبيق ،و القرض الحسن الذي يمنحه المصرف يدور حول محورين أساسيين هما : (الخضيرى، 1999، صفحة 205)

-التنفيس على المسلمين في كربهم بمعنى مواجهة الأزمات التي قد يتعرض لها المسلمون سواءا كانت أزمات ذات طابع إقتصادي أو ذات طابع إجتماعي له أبعاد إقتصادية .

-التيسير على المعسرين : و هو من أهم محاور القروض الحسنة ،فهو يقوم على أساس تيسير و تخفيف عسر المسلم و ترويج نشاطه الإقتصادي حتى يتمكن من ممارسة هذا النشاط و إستعادة قدراته على سداد إلتزماته .

و للقرض الحسن وجهان (سيف، 2008، صفحة 135) الأول إستهلاكي و أخر إنتاجي ،فالقروض الإستهلاكية هي القروض الموجهة للأفراد من أجل سداد حاجتهم الشخصية و العائلية الجارية ، في الغذاء و الدواء و السكن ....الخ يعني أنها موجهة للتنمية الإجتماعية و هو تمويل لا يرهق المقترض ، أما الإنتاجي فهو القرض الممنوح للتجار و المزارعين و الحرفيين و الصناعيين و أصحاب المهن من أجل سد حاجاتهم المهنية (كشراء مواد أولية ، ألات .....) ،ويعد القرض الحسن الوحيد المسموح به من القروض و هو سهل الإدارة نسبيا و هو يعتبر المنتج المالي الإسلامي الأسهل في تطبيقه لتحقيق سلاسة الإستهلاك بعكس تمويل المؤسسات أو بناء الأصول ، و تحتل القروض الحسنة المرتبة الثانية من حيث عدد عملاء في العالم بعد المرابحة إذ يصل إلى نحو 191الف عميل بما في ذلك 80 ألف في لبنان و 65 ألف في بنغلاداش و يبلغ إجمالي قيمة محفظة القروض الحسنة إلى 156مليون دولار و تصرف هذه القروض في الغالب بإعتبارها نوعا من الإحسان و ليس بوصفها أنشطة قادرة على الإستمرار ذاتياً، أما بالنسبة للمؤسسات التي تقدم خدمات التمويل الأصغر الإسلامي فهي تتباين من حيث العدد و كذا نسبة وصول العملاء إليها ، فبالنسية للعدد نجد أن البنوك القروية (الريفية) تهمين بشكل كبير من حيث تقديم المنتجات الموافقة للشريعة الإسلامية بنسبة 77% تليها المنظمات الغير حكومية بنسبة 10% ، ثم مؤسسات مالية غير بنكية بنسبة 4% وتأتي البنوك التجارية بنسبة 3% والنسبة المتبقية تقدمها أشكال أخرى من

المؤسسات ، أم من حيث عدد العملاء الحاصلين على الخدمات أو المنتجات الموافقة للشريعة الإسلامية من المؤسسات المانحة نجد في المرتبة الأولى البنوك التجارية بـ60% فالبنوك التجارية تعتبر أكبر الجهات المقدمة للتمويل الأصغر الإسلامي، تليها المنظمات الغير حكومية التي تخدم 17% من العملاء ثم تأتي البنوك الريفية بنسبة 16% (الزغبي و تارازي، 2013، صفحة 3).

IV- تمكين الأرامل عن طريق التمويل الأصغر "مشروع السلام باب رزق ":

لتمكين الأرملة إقتصاديا ومكافحة فقرها سعت جمعية كافل اليتيم لولاية البليدة إلى وضع العديد من السياسات والإستراتجيات لتمكن الأرملة إقتصاديا ، حيث تأسست الجمعية على رؤية ثلاثية هادفة لخدمة الأرامل والأيتام و دعمهم ليكونوا أداة إنتاج لا إستقبال تبرعي فقط حيث إعتمدت على محاور أساسية (الصحة والتعليم والتمكين الإقتصادي)، وفي هذا الصدد تم تطبيق حزمة من السياسات من أهمها تشجيع الأرامل على إنشاء مشروعات صغيرة تدر دخل ثابت يقيها شر السؤال، وتطور العمل أخيرا بضم العمل التمويلي الخيري الذي يهدف إلى خدمة الأرامل و تمويل مشاريعهم بحيث يتم من خلال تلك المشاريع عن الدعم التبرعي و الحصول على عمل دوري ذي دخل مستدام وكان مشروع السلام باب رزق أول منطلق لهذه السياسة ،هذا المشروع هو عبارة عن إستجابة للحاجة الملحة للنساء الأرامل و الأيتام يوفر لهن العيش الكريم ، سيما أنهم يعانون من وضع نفسي و مادي متدهور و مع تزايد عدد الأرامل خاصة في السنوات الأخيرة ووقوع على أكتافهن المسؤولية الكاملة في إعالة الأبناء ، فكان لابد من تأهيلهن من خلال التدريب على المهارات و الحرف و من ثم تمنح لهن قروض ميسرة السداد تساعدهن في إقامة مشاريع تنموية، وتطوير كفاءتهن وضمان إدارة ناجحة و مربحة لأي مشروع إقتصادي صغير ، و بإمكانات بسيطة ،ويعتبر مشروع باب رزق من أهم المشاريع والمبادرات التي قامت بها جمعية كافل اليتيم و هذه المبادرة إمداد لخدماتها التي تقدمها منذ تأسيسها سنة 1989، حيث قامت منذ هذا التاريخ بالعمل على ترجمة و تجسيد مبادئ الإحسان والتكافل والتضامن والتراحم والتعاون على البر وتقديم الخدمات الأساسية لأرامل و الأيتام ،و الجديد في باب رزق هو عبارة عن برنامج يركز بشكل مباشر على مجالات توفير فرص العمل وتقديم قروض لدعم مشاريع للأرملة واليتيم والذين يحوزون على حرف مهنية يدوية أو على شهادات تكونية في قطاعات ومجالات معينة لتحقيق أحلامهم.

يهدف مشروع السلام باب رزق إلى تشجيع العمل المنتج و فتح أبواب الإسترزاق للقادرين على العمل من ذوي الحاجات وفي إيطار برنامج المسؤولية الإجتماعية لمصرف السلام الجزائر و دعما لبرنامج باب رزق للجمعية الخيرية كافل اليتيم لولاية البليدة لفائدة الأرامل و الأيتام و الفئات الإجتماعية الهشة حيث يسعى الطرفان الى تجسيد مشروع خيري يساعد الأرامل و الأيتام على إنشاء مشاريع مصغرة عن طريق توفير الدعم المالي و المادي عبر فتح مشاريع إستثمارية على شكل" القرض الحسن" لمن لديها القدرة على ممارسة العمل الميداني و التجاري و مرافقتهم في الإنطلاق بهذه المشاريع و جاء هذا البرنامج تيسيرا للأرامل و الأيتام للإستفادة من البرنامج الذي يستهدف الفئات الأشد حاجة بمنحها قروض دون فوائد.

1. أهداف المشروع :

باب رزق هي مشروعات تنموية صغيرة تهدف الى فتح باب رزق الى الأرملة و اليتيم يساعدهم على إقامة مشروعات متناهية الصغر ذات طابع منزلي أو خارجي مدرة للدخل و يغنيها عن السؤال و يحولها من الإحتياج الى الإنتاج و من حالة الإحتياج الى العطاء و المنح و يسعى المشروع إلى تحقيق أهداف تنموية من بينها توفير مصدر دخل ، و خلق فرص عمل كريمة للأرملة المنتجة و المساهمة في تحسين الظروف المعيشية و الإقتصادية للأرملة و اليتيم ، تعزيز القدرات المالية للأسر المستهدفة و نقلهم من الإحتياج الى الإنتاج و للمشروع أهداف كثيرة نوجيزها فيما يلي :

-تزويد الأرامل و الأيتام بخدمات مالية مستقرة من أجل المشاريع الصغيرة تحقق لهم الأمن الغذائي و تخفيف حدة الفقر و تحقيق الإستقرار و زيادة دخل الأرملة و اليتيم من خلال توفير فرص العمل للأرملة و اليتيم في جميع المجالات

-تمكين الفئات المحتاجة من الأرامل و الأيتام من الولوج لأنشطة مدرة للدخل عبر منحهم تكوينات متخصصة تضمنها الجمعية على المستوى المحلي بالتنسيق مع مختلف الهيئات الحكومية

- النهوض بأوضاع مختلف هاته الفئات المستهدفة ، خاصة التي في وضعية هشاشة في أفق تحقيق إندماج اجتماعي-مهني يضمن لهم ظروف العيش الكريم وجعل الأرملة فاعلة في مجالات التنمية و الإقتصاد الجواري

-تنمية المعارف و المهارات الإنتاجية للأرملة و اليتيم ، وترقية و تطوير النشاط الحرفي للنساء الأرامل.

2.التزمات مصرف السلام الجزائر :

أطلق بنك السلام الجزائر قرض باب رزق الذي تم توفيره للأرامل و الأيتام و ذلك في إطار سعي البنك الدائم بإطلاق منتجات و قروض جديدة تهدف إلى إفادة عدداً من الشرائح المعينة في المجتمع الجزائري في إطار مساندتها لهم بتحمل الظروف الإقتصادية و المسؤوليات التي تتزايد عليهم بشكل دائم

-تخصيص غلاف مالي يحدد سنويا من طرف الإدارة العامة للبنك للتكفل بطلب تمويل المشاريع الموضوعة على مستوى الجمعية في صيغة قرض حسن مصغر

-تقديم المساعدة و المشورة الفنية للجمعية في الجوانب المالية و الإقتصادية للبرنامج

3. إلتزمات الجمعية :

ترعى الجمعية الخيرية كافل اليتيم لولائية البليدة نحو 3012 أرملة و 6113 يتيم و تقدم لهم باقة واسعة من الخدمات التي تغطي مختلف جوانب حياة اليتيم و إحتياجاته بشكل متكامل و هي تولي الجوانب المالية إهتماما خاصا لتطوير اليتيم و الأرملة مادياً وتقوم بذلك بالشراكة مع عدد من الجهات التي تتشاطر مع الجمعية لدعم و متابعة النشاطات المهنية لهذه الفئة و في إطار مشروع السلام باب رزق تقوم الجمعية بـ:

-عرض قائمة المشاريع على الأرامل و الأيتام على فروعها لمساعدتهم على إختيار مشاريع مربحة عن طريق التحسيس و إجراء المقابلات

-مرافقة صاحبة المشروع في إنجاز الدراسة التقنية و الإقتصادية للمشروع

-وضع برامج و إنشطة تكوينية لفائدة المستفدين

-وضع إجراءات لمرافقة المشروع عن طريق المساعدة في ضمان تسويق أو توزيع المنتجات و التنسيق بين مختلف المشاريع الممولة

-تنظيم معارض خاصة و منح فضاءات للمستفدين من المشاريع للتعريف بمنتوجاتهم و تسويقها .

4. ألية التمويل و شروطه:

يكون التمويل بصيغة القرض الحسن، ويحدد سقف التمويل لكل مستفيد بمبلغ 30مليون سنتم كحد أقصى، و يحدد المصرف صيغة التمويل و طريقة التسديد بموجب إتفاقية القرض بين المستفيد و المصرف وفق الشروط المحددة مسبقاً، كما يمكن للمصرف طلب إعادة انجاز الدراسة التقنية و الإقتصادية للمشروع كما يمكن له رفض أي طلب تمويل لمشروع يعتبره غير مجدي اقتصادياً.

-شروط الحصول على قروض :

-يمنح القرض من أجل تنفيذ مشروع جديد

-المبلغ الأقصى للقرض 30 مليون سنتم

-ان تكون غاية القرض محصورة بأعمال الزراعة أو الصناعة أو الإنتاج الحرفي أو خدمات

-أن ينظم برنامج التسديد على أقساط محددة تسدد في اليوم نفسه من كل شهر ما عدا الحالات الإستثنائية التي توافق عليها الجمعية

-لابد لطالب القرض أن يقر بإلتزامه بتسديد الدفعات المقررة في أوقاتها التي يتم تحديدهابالضبط و عدم التخلف عن تسديدها

و تكمن أهداف الجمعية كلها في مصلحة الأرملة و اليتيم الحاصلين على قروض حيث تساعد الجمعية في نجاح بدايات المشروع صغير مع تقديم الإقتراحات الأفضل لأقامته مع حثهم على إنشاء مشاريع صغيرة و تنمي لديهم حب العمل و الإنتاج ليستطيعوا إنشاء عمل خاص بهم و يحققوا أحلامهم

5. المشاريع و البرامج التي يدعمها باب رزق :

تم أطلاق هذا البرنامج سنة2016و يستفيد من هذا البرنامج بشكل أساسي الأرامل و الأيتام الذين يرغبون في تأسيس مشاريع جديدة و لا يملكون أموال لهذا المشروع فتقوم الجمعية هنا بدور الوسيط بين طالب القرض و البنك و توفر لهم بذلك قرض حسن بدون فوائد أو رسوم و تبدأ هذه القروض من 25مليون سنتم و حتى 30مليون سنتم و يتيح البرنامج الفرصة لسداد الدين لفترة تصل الى 3 سنوات و تتنوع المشاريع الذي يقوم بدعمها هذا البرنامج سواء مشاريع صناعية حرفية ، خدماتية أو انتاجية، ويهدف البرنامج بصفة عامة الى إيجاد السبل المؤدية إلى توفير فرص عمل للأرملة و اليتيم من جهة و توفير دخل دائم لهما لسد حاجياتهم اليومية من الغذاء و الملبس ....الخ

و نفذ المشروع على مراحل بدأً بالإعلان عن المشروع و إجراء المقابلات الميدانية مع الأرامل و الأيتام الذين يرغبون في إمتهان حرف أو إقامة مشروع صغير ، ثم مرحلة تقديم الجدوى الإقتصادية للمشروع من طرف العائلات المستهدفة على أن لاتزيد تكلفة المشروع عن 30مليون سنتيم ، و بعد قبول الجدوى الإقتصادية للمشروع تبدأ مرحلة تسليم القروض للمشاركات اللواتي قبلت دراسة الجدوى الإقتصادية الخاصة بمشاريعهن وفق ألية معتمدة تضمن حق الطرفين في تسديد القروض و بأقساط ميسرة لمدة 3سنوات مع تحديد موعد 6 أشهر بعد منح القرض لبدأ عملية التسديد وغطى المشروع لحد الأن 99 أرملة و يتيم في ولاية البليدة (الولاية مكونة من 19 بلدية)

الجدول (2) : مشروع باب رزق

	2018	2019
عدد الأرمل و الأيتام المقترضة	69	15
قيمة القرض	30مليون سنتيم	30مليون سنتيم
مدة التسديد بعد منح القرض	06 أشهر	06 أشهر
مدة السداد	36 شهر	36 شهر
القروض الإنتاجية	62قرض	09قروض
القروض الخدمية	07 قروض	06 قروض

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على وثائق من الجمعية الخيرية كافل اليتيم ولاية البليدة

لقد ساعد مشروع السلام باب رزق الأرامل و الأيتام على الولوج الى الكثير من التخصصات الإنتاجية و الخدماتية خاصة الحرف اليدوية المفضلة لدى الكثير من النساء الجزائريات مثل الخياطة و الحلاقة و صناعة الحلويات حيث سيطرت هذه المهن الثلاث

على جل النشاطات الممتهنة من طرف الأرامل بنسبة 86% ذلك لكون هذا النمط من العمل الحرفي يتطلب الكثير من الصبر و التركيز و الإتقان و هي خاصية تمتلكها النساء الحرفيات ،كما تم تسجيل نسب ضعيفة بالنسبة للتخصصات و الأنماط الحرفية الأخرى بنسبة 14% معظمها للأيتام من الذكور مثل مشتلة الأزهار ، و التركيب الصحي و الغاز و نجارة الألمنيوم ذلك لأن هذه الحرف تتطلب جهد عضلي و تنقل و هي خاصية ذكورية ، وما يمكن ملاحظته من الجدول التالي أنه رغم كثرت النشاطات الحرفية في الجزائر إلا أن نسبة المشاريع المنجزة أو الحرف الممتهنة قليلة جدا مقارنة بمجموع النشاطات الأكثر ممارسة في البيت في الجزائر.

الجدول (3) : عنوان الجدول

البيان	عدد المشاريع	المبلغ الإجمالي للقرض
الخياطة	50	6541549 دج
حلاقة	07	1952554دج
صناعة الحلويات	16	2587883,54
الاطعام	03	635943دج
مشتلة ازهار	01	244500دج
التركيب الصحي و الغاز	01	298991,58دج
اعطاء دروس تدعيمية	01	120905دج
نجارة الألمنيوم	01	295192,42دج
وكالة اشهارية	01	252276,25دج
تربية المواشي	03	900000دج
المجموع	84مشروع	13829794,79دج

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على وثائق من الجمعية الخيرية كافل اليتيم ولاية البليدة

وحسب وثائق الجمعية فقد إستفادت العائلات المعنية التي تنتمي لفئة الأرامل و الأيتام من مبلغ كلي قدر بحوالي مليار و 400 سنتيم ،خصصت لإقتناء مواد أولية ووسائل ضرورية لتجسيد نشاطات حرفية صغيرة، تتعلق بصناعة الحلويات و الخياطة التفصيلية و الحلاقة النسوية حيث تمتاز هذه المشاريع الأخيرة بأنها لا تكلف كثيرا و أنها تتناسب مع توجهات الأرملة و ما تحبه فعلياً من عمل كما أن هذه الأعمال تتماشي مع تقاليد و نفسية المرأة الجزائرية و أنها تعتمد على العمل اليدوي فقط بالإضافة إلى تربية المواشي و غيرها من الصناعات الحرفية الأخرى المبينة في الجدول السابق ،كما يترقب في القريب العاجل زيادة عدد الأسر المستفيدة من هذا التمويل نظراً لنجاح جل المشروعات المنجزة في هذا الإطار ،و تتولى هيئة تقنية تابعة للجمعية بالمتابعة الميدانية بعد عملية الإستفادة كما تقوم بدراسة ملفات الأسر الراغبة في الإستفادة من هذه العملية.

الجدول (4) : توزيع المشاريع حسب الفروع (المناطق)

الفروع (المناطق)	عدد الأرامل	عدد الأيتام	عدد المشاريع	الصفة	
				أرملة	يتيم
البليدة	266	800	09	09	00
اولادعيش	210	345	12	10	02
الصومعة	147	393	05	05	00
العفرون	115	239	11	11	00
موزاية	146	360	12	12	00
وادي العلايق	133	253	04	03	01
بوعرفة	164	320	03	03	00
بوفاريك	159	290	05	05	00
قرواو	88	133	02	02	00
بوعينان	280	410	11	10	01
بوقرة	176	344	03	03	00
الاربعاء	165	484	08	08	00
مفتاح	300	574	04	04	00
بن خليل	92	193	01	01	00
بني مراد	102	181	01	01	00
بني تامو	170	232	02	02	00
الشبلي	81	142	03	03	00
اولاد سلامة	82	170	03	03	00
الشفة	86	250	01	01	00

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على وثائق من الجمعية الخيرية كافل اليتيم ولاية البليدة

يلاحظ من الجدول التالي هيمنة الأرامل على مجمل القروض و التمويل الممنوح في اطار مشروع السلام باب رزق بالرغم من جهود الجمعية في إستقطاب أكبر عدد من الأيتام و الأرامل لإنشاء مؤسسات مصغرة ، و الدعم الغير محدود الذي توليه الجمعية لهذه الفئة بتوفير المساعدة للولوج الى عالم المقاولاتية الصغيرة إلا ان عدد الأيتام (ذكور و إناث)قليلة جدا رغم أن اليتيم لا يختلف عن غيره بشيئ و يتمتع بالمقدار نفسه من الطاقة التي يمكن إستثمارها على نحو صحيح لكن العزوف المسجل في ولوج اليتيم الى عالم المقاولاتية في إطار المشروع السابق ذكره ربما يكون لأسباب معينة مثل ضعف مقدار التمويل الذي لا يسمح في الكثير من الأحيان في توفير كل المستلزمات الضرورية لإنشاء مؤسسة مصغرة في المجال الصناعي خاصة ، و عدم إكتساب هذه الفئة لمهن حرفية أو شهادة علمية في إختصاص مهني معين ، بالإضافة إلى عدم توفر أماكن واسعة لتربية المواشي ، او حتى محلات لإمتهان الحرف اليدوية و غلاء الإجار بالنسبة للبعض الأخر حسب تصريحات بعض الراغبين للدخول في المشروع و لم يسعفهم الحظ

خاتمة:

إن تنمية مشاركة الأرملة في ريادة الأعمال مسئلة تستحق العناية الخاصة و جاءت رعاية جمعية كافل اليتيم لهذه الفئة في شكل مشاريع أوجدت فرص العمل للقادرين منهم و أخرجت العشرات منهم من الأسر الفقيرة و المحتاجة الى أسر منتجة و مدرة للدخل عبر مشروع السلام باب رزق الذي جاء نتيجة لضرورات فرضتها التطورات الإقتصادية والإجتماعية وبسبب الحاجة إلى وجود مصدر تمويل تنموي للأرامل و الأيتام لتنفيذ مشاريع إقتصادية التي غالبا ما يعجز إصحابها عن توفير التمويل اللازم لها ، وقد شكل هذا المشروع مقصدا للطاقات للكثير من الأرامل و الأيتام للإنطلاق في بعض المجالات الإنتاجية التي يعرفونها و لا يملكون إمكانات مالية لتحقيق ما يرغبون إليه و على الرغم من أن المشروع في بدايته و أن عدد المشاريع الممولة قليلة مقارنة بعدد الأرامل و الأيتام المكفولين من طرف الجمعية الولائية و المقدر بـــ3012 أرملة و6113 يتيم الى أنه حقق الكثير من النجاح لهذا يجب بذل المزيد من الجهد لزيادة تطلعات الأرملة و اليتيم لإنشاء مشروعات و كذلك للتغلب على العقبات الحقيقة التي تحول دون قيامها بنشاطات إقتصادية .

التوصيات :في النهاية يمكن تقديم بعض التوصيات التي نراها مهمة في سبيل دعم المشروع الصغير في إطار العمل التضامني

-تقديم حوافز تشجيعية للمصارف في الجزائر لتتبنى التمويل الأصغر الإسلامي .

- إتخاذ إجراءات محفزة لتشجيع روح المبادرة لدى الأرملة المنتجة و التعريف بها من خلال وسائل الإعلام إذ يعتبر هذا الأخير الوسيلة الأكثر فعالية في توعية المجتمع بقضايا الأرملة و اليتيم و فتح الأفاق أمامهم .

- إبراز دور الأرملة و اليتيم من خلال توفير معينات التدريب العلمي و النظري و الإهتمام بالتدريب التخصصي و النوعي وفتح فرص تدريب مختلفة و هذا يكون عبر إنشاء مراكز إجتماعية لتنمية الأرملة و اليتيم تعمل على تدريب و رفع قدراتهم في المجالات الإنتاجية و التسويقية.

- تقديم محاضرات تحفيزية من طرف أساتذة أو أصحاب الإختصاص مثل دار المقاولاتية للمستفيدين من المشروع تغرس فيهم ملئتي الإعتماد على الذات و التحدي اللذين يؤديان إلى التميز و الإبداع

- العمل على خلق بيئة ملائمة و صديقة للأرامل و دعمهم بالمشروعات الصغيرة و إسنادها من قبل الدولة بـإستراتجية الأعمال الصغيرة.

- مساعدة الأرامل في مجال تسويق منتوجاته بتوفير معارض دورية خاصة الحرفية منها.

-تشجيع دعم إنشاء تجمعات صاحبات المشاريع .

الإحالات والمراجع :

- **باللغة العربية:**

1. إصلاح حسن عوضي. (بلا تاريخ). *تعريف التمويل الاصغر و دوره في التنمية الإقتصادية و الاجتماعية*. تاريخ الاسترداد 15 جانفي, 2020، من ديوان الزكاة السوداني: https://www.zakat-chamber.gov.sd/files/tmweel-asgar.pdf
2. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر . (31 مارس, 2021). *القروض الممنوحة* . تاريخ الاسترداد 8 جوان, 2021، من الوكالة الوطنية للتسيير القرض المصغر " Angem ": https://www.angem.dz/ar/article/prets-octroyes/
3. جريدة السبيل. (14 جانفي , 2014). *مؤسسات التمويل متناهي الصغر الإسلامية تعاني ضعف الانتشار وعدم الإقبال* . تاريخ الاسترداد 1 جانفي, 2020، من https://assabeel.net/67970
4. فادي قفطان. (2006). *التمويل المتناهي الصغر "نصوص و حالات دراسية*. تاريخ الاسترداد 1 جانفي , 2020، من http://www.orange.ngo/wp-content/uploads/2016/09/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%85%D9%88%D9%8A%D9%84-%D9%85%D8%AA%D9%86%D8%A7%D9%87%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%BA%D8%B1-

%D9%86%D8%B5%D9%88%D8%B5-%D9%88%D8%AD%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8

5. فريق المكتبة الالكترونية لمنظمة المرأة العربية. (2017). *التقرير السنوي لعام 2016 "المرأة العربية : تمكين .. إنجازات .. تحديات"*. تاريخ الاسترداد 1 جوان, 2019، من منظمة المرأة العربية: http://www.arabwomenorg.org/PublicationDetails.aspx?ID=118
6. كمال توفيق حطاب، و مفلح فيصل الجراح. (2019). صناديق القرض الحسن في البنوك الاسلامية. *المجلة الاردنية في الدراسات الاسلامية* ، الصفحات 37-64.
7. محسن الخضيرى. (1999). *البنوك الإسلامية*. القاهرة : إيتراك للنشر والتوزيع.
8. محمد مصطفى غانم. (2010). واقع التمويل الاصغر الاسلامي و أفاق تطويره في فلسطين " دراسة تطبيقية على قطاع غزة". تأليف *رسالة ماجستير في المحاسبة و التمويل*. فلسطين: الجامعة الاسلامية.
9. منير سلامي، و يوسف قريشي. (2014). المقاولاتية النسوية في الجزائر واقع الإنشاء و تحديات مناخ الاعمال. *مجلة أداء المؤسسات الجزائرية* ، ص12.
10. ميادة الزغبي، و مايكل تارازي. (مارس, 2013). *الإتجاهات العامة للإشتمال المالي المتوافقة مع الشريعة الاسلامية*. تاريخ الاسترداد 1 جانفي, 2020، من https://www.findevgateway.org/sites/default/files/publications/files/file_focus_note_trends_in_sharia_compliant_financial_inclusion_mar_2013_arabic_2_0.pdf
11. هشام سيف. (2008). أثر القرض الحسن المقدم من المصارف لااسلامية في تنمية المجتمع. تأليف *رسالة ماجستير إقتصاد و مصارف إسلامية* (صفحة 135). جامعة سنت كليمونس.
12. وكالة الأنباء الجزائرية. (14 فيفري, 2019). *المقاولاتية النسوية : الإمضاء على معاهدة بين الصندوق الوطني لضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و جمعية النساء الجزائريات المقاولات*. تاريخ الاسترداد 1 جانفي, 2020، من https://www.aps.dz/ar/economie/67106-2019-02-14-18-42-24
13. يوسف عبد الرحمان البشير أسامة إسماعيل. (2014). سياسة التمويل الاصغر و دورها في الحد من نسبة البطالة "حالة مصرف السلم السوداني ". تأليف *رسالة ماجستير في الدراسات المصرفية*. السودان: جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا.

- **باللغة الأجنبية:**

14. tewoldebirhan alemayehu, M., & joseph, k. (2019, JUNE 11). **Unleashing the power of women entrepreneurs: Breaking down the legal barriers**. Retrieved January 1, 2020, from Published on Data Blog: https://blogs.worldbank.org/opendata/unleashing-power-women-entrepreneurs-breaking-down-legal-barriers